زايد على نفسه حتى تسرى واما ثانيا فان نقول بمحض حجتهم يرجع الى انا وجدنا حقايق عرضية
مشتركة فى بعض ذاتياتها ويختلف فى البعض الآخر فما به الأشتراك وما به الأختلاف
ان وجب لزم قيام العرض بالعرض وان عدم احدهما لزم تقوم الموجود بالمعدوم فهما
لا موجودان ولا معدومان تقومان بما يقوم به العرض الذى هما ذاتيان له فههنا
قيدان لابد منهما فى تمام الحجة وجود تلك الحقايق به وكون ما به الأشتراك وما به
الأختلاف ذاتيين اذ لو اسقط احدهما لم يلزم على تقدير كون احد الأمرين المشترك
والمختص معدوما يقوم الموجود بالمعدوم ولا شك ان القيد الأول منتف هنا اذ الأحوال
ليست بموجودة والقيد الثانى فى محل المنع اذ لهم ان يقولوا لانم ان مفهوم الحال ذاتى
للأحوال حتى يحتاج الى تمييز ذاتى بل الأحوال متمايزة بانفسها ومشتركة فى امر عرضى هو
مفهوم الحال وانه معدوم فاى مفسدة يلزم منا فان قيل انتفاء القيد الأول هنا لا يضر
اذ يمكننا اتمام الدليل بان نقول ان كان احد الأمرين معدوما فح وان لم يلزم تقوم
الموجود بالمعدوم لكن يلزم تقوم ما ليس بمعدوم ولا موجود بالمعدوم وهو ايضا
ح قلنا لهم ان يلتزموا ذلك فان الحال لما كانت واسطة بين الموجود والمعدوم
فله حظ من الطرفين فانهم يجعلونه قد تجاوز فى التحقق حد العدم ولم يبلغ حد
الوجود ولذلك جوزوا ان يكون المعدوم مقوما له فلا عليهم لو جوزوا يقوم الحال
بالمعدوم ولقائل ان الأحوال التى ابتم للحقايق العرضية الموجودة لا يجوز تقومها با
لمعدوم والا لزم يقوم تلك الحقايق بالمعدوم فيمكننا انما الدليل فى تلك الأحوال مع
انتفاء القيد الأول عنها وذلك فى النقض فالعذر العدم قبول التماثل والأختلاف و
والزام التسلسل اعنى بشقى الحال هذا النقض بوجهين الأول ان الأحوال عندنا لا
توصف بالتماثل والأختلاف لأن المثلين هو المتخالفون عندنا من اقسام الموجودين

واذا

واذا لم يجز وصفها بالتماثل لم يصح ان يقال انها مشتركة فى الحالية لأن هذا وصف
لها بالتماثل فى مفهوم الحال واذا لم يجز وصفها بالأختلاف لم يصح ان يقال انها
متباينة بالخصوصيات لأن هذا وصف لها بالأختلاف فى تلك الخصوصيات
والثانى انا نلتزم التسلسل فى الأحوال والبرهان انما قام على امتناع التسلسل فى الموجودات
لا فى الأحوال التى ليست بموجودة فقال المصنف هذان العذران باطلان اما
الأول فلانا نعلم قطعا ان كل مفهومين سواء كانا موجودين او معدومين او
حالين كما زعمتم فانهما قد يشتركان فى مفهوم وقد يتمايزان فى مفهوم غاية
الأمر انكم سميتم هذا الأشتراك اذا كان بين الموجودين وفى تمام المهية بالتماثل
وهذا لتمايز اذا كان بين موجودين بالأختلاف والتماثل على اصطلاحكم اخص
من الأشتراك وكذا الأختلاف من التمايز فظهر بطلان قولكم لا يصح ان يقال
الأحوال مشتركة فى الحالية لأن هذا وصف لها بالتماثل وكذا لا يصح ان يقال
انها متباينة بخصوصياتها لأن هذا وصف لها بالأختلاف لأنه لا يلزم
من الوصف بالأعم الوصف بالأخص واما الثانى فلانا نقول غير مرة برهان
التطبيق يدل على امتناع ترتب امور غير متناهية ثابتة بمجتمعة فى الثبوت سواء
كانت موجودة او معدومة فبطل ما فروا عليهما اى على القول بان المعدوم ثابت
وعلى القول بثبوت الحال من تحقق الذوات الغير المتناهية فى العدم فانهم اتفقوا
على ان للمعدومات الممكنة قبل دخولها فى الوجود ذواتا واعيانا وحقايق والتا
من كل نوع من الذوات المعدومة غير متناهية ومن انتفاء تأثير المؤثر
فانهم متفقون على انه لا تاثير للمؤثر فى تلك الذوات لأنها ثابتة فى العدم
من غير سبب وانما التاثير فى اخراجها من العدم الى الوجود اقول وعلى هذا

فى التفريع على القول بثبوت المعدوم

Copyright © King Saud University